



Institute of National Planning

تقرير الحلقة الرابعة  
سيمنار شباب الباحثين  
" ثورة التكنولوجيا المالية "

إدارة الحلقة:

أ. محمد المغربي

المدرس المساعد بمركز التخطيط الإجتماعي والثقافي

أ. مي مصطفى

المدرس المساعد بمركز التخطيط والتنمية الصناعية

المتحدثة:

أ. ثريا محمد حسين

المدرس المساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

٢٨ يناير ٢٠٢٠

عقدت الحلقة الرابعة من من سيمينار شباب الباحثين ضمن الفاعليات العلمية لمعهد التخطيط القومي للعام الأكاديمي ٢٠٢٠/٢٠١٩ يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ يناير ٢٠٢٠ بمقر المعهد -قاعة عبد الرحمن حلمي بالدور السابع الساعة العاشرة صباحاً، بحضور عدد من أساتذة معهد التخطيط القومي وأعضاء الهيئة العلمية المعاونة. حيث تناولت المتحدثة وهي الأستاذة/ ثريا محمد حسين المدرس المساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية موضوع ثورة التكنولوجيا المالية كما في العرض التقديمي المرفق.

**وينقسم هذا التقرير إلى قسمين:**

القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة والذي تم استعراضه من خلال المتحدثة.

القسم الثاني: أهم المداخلات والمناقشات

**القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة:**

## **مقدمة**

شكلت الأزمة المالية العالمية الأخيرة سبتمبر ٢٠٠٨ لحظة محورية تفصل بين المراحل السابقة لتطور التكنولوجيا المالية وبين التقنيات والنماذج الحالية التي يشهدها العالم كله فيما يتعلق بتطور الخدمات المالية. فقد بدأت التكنولوجيا مرحلة جديدة من طور التقدم والتطور وبشكل خاص في ظل الثورة الصناعية الرابعة، ومدى التطور الهائل في التطبيقات التكنولوجية، حيث يعتبر قطاع الخدمات المالية من أولى القطاعات في العالم التي تأثرت بشكل كبير من حيث (الحجم - طبيعة الخدمات - هيكل المؤسسات العاملة به- أنماط التشغيل وغيرها) بتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة ومن أهمها الذكاء الاصطناعي - إنترنت الأشياء - سلسلة البلوكات وغيرها من التطبيقات والنماذج التكنولوجية والتي تعد بدورها السبب الرئيسي والجوهري وراء ثورة التكنولوجيا المالية التي يشهدها العالم الآن. وقد تعددت الكتابات والآراء حول تأثيرات هذه الخدمات المالية التكنولوجية على الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصادات الدول أيضاً على المستوى المحلي إلا أن العديد من الآراء وإتجاهات التحليل ذهبت إلى أن هذه الثورة التكنولوجية في طريقها إلى أن تحدث تغييراً جذرياً في النظام المالي والنقدي العالمي فيما يتعلق بإتمام المعاملات الدولية والتسويات المالية وتدفقات رؤوس الأموال، هذا إلى جانب تأثيرها على المؤسسات المالية المحلية ونماذج الأعمال التقليدية داخل اقتصادات الدول.

## **المحور الأول: ماهية التكنولوجيا المالية**

يهتم هذا المحور بالتعرف على مفهوم التكنولوجيا المالية وتطوره والهدف منها وذلك على النحو التالي :

## • مفهوم التكنولوجيا المالية وأهدافها

نظراً لتعدد وتنوع التعريفات والمفاهيم الخاصة بالتكنولوجيا المالية سوف يتم الإشارة إلى إثنين من أهم هذه المفاهيم وأشهرها وأكثرها شمولاً والتي تبنتها مؤسسات وجهات مالية عالمية وإقليمية وهي كالتالي :

عرف تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر ومضة وشركة بيمفورت (إحدى شركات أمازون)، على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية ، وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأسهل وأرخص ويمكن لعدد كبير من الأفراد الوصول إليها. وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، وهذه الشركات الناشئة هي شركات حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق التقليدية وذلك عن طريق ما تعد به من تحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بالتعاون مع أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين.

وبحسب معهد البحوث الرقمية بالعاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الجديدة في مجال القطاع المالي، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع العملاء والخدمات المالية مثل تحويل الأموال – تبادل العملات – معرفة أرباح الاستثمارات وغيرها من الخدمات المالية التكنولوجية.

أما لجنة بازل للرقابة المصرفية، فقد عرفت التكنولوجيا المالية بأنها أى تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية، وعليه فإن مصطلح التكنولوجيا المالية هو عبارة عن دمج الجانب المالي مع الجانب التكنولوجي لينتج عن هذه الدمج مجال جديد يهتم بالمعاملات والخدمات المالية اعتماداً على ما أسفرت عنه التكنولوجيات الجديدة من ( هواتف ذكية – شبكات اتصالات ومعلومات – ذكاء إصطناعي إنترنت أشياء- Big Data) وغيرها من تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

ومن خلال المفاهيم السابق عرضها حول التكنولوجيا المالية يمكن الإشارة إلى أهداف تطبيقات التكنولوجيا المالية الجديدة، فقد إستهدفت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية معالجة أوجه القصور التي تشوب أداء الجهاز المصرفي ودوره كوسيط مالي بالدرجة الأولى معنى بشكل أساسي بتوفير وإتاحة الخدمات المالية لمختلف الفئات من العملاء. ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي والذي يرصد مستوى الشمول المالي للأفراد وتوافر الخدمات المالية على المستوى العالم وجد أن نسبة السكان البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية تتراوح ما بين ٣٨-٤٠% من سكان العالم خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وبناءً عليه إستهدفت هذه الشركات الجديدة تحقيق الأتي:-

• تقديم الخدمات المالية بشكل مختلف و جديد وسريع يتلائم مع ما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية، وهذا الشكل يضمن لهذه الشركات التميز في طبيعة الخدمات عن الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات التقليدية.

• إتاحة الخدمات المالية لجميع السكان مع إستهداف الفئات المهمشة والتي لا تمتلك حسابات مصرفية تمكنها من أداء تعاملاتها المالية.

• تسريع وتسهيل أهداف الحكومات في تحقيق الشمول المالي.

• مساعدة الاقتصادات العالمية وبشكل خاص اقتصادات الدول النامية في الوصول إلى مستهدفات تحقيق الاقتصاد الرقمي التي تبنتها في أجنداتها التنموية.

وهذه الأهداف أدت بدورها إلى تزايد إهتمام المؤسسات العالمية والمحلية بما تحدته هذه الشركات الجديدة الناشئة في مجال الخدمات المالية من ثورة على المستوى المالي والمصرفي. هذا بالإضافة إلى أن هذه الأهداف تعكس مدى الارتباط والعلاقة الوثيقة بين مفهوم التكنولوجيا المالية ومفاهيم أخرى مثل الشمول المالي، والذي يعكس مدى حصول كل فرد أو مؤسسة في المجتمع على الخدمات المالية التي تناسب احتياجاته التمويلية والمعاملاتية .

أما عن مفهوم الاقتصاد الرقمي، فيشير إلى الاقتصاد المعتمد أساساً على تقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فهو اقتصاد قائم على المعرفة وكفاءة إستخدام البيانات وكذلك التكنولوجيات الحديثة المستخدمة في الرقمنة والأتمتة والتي هي أساس هذا الاقتصاد مثل (الذكاء الاصطناعي – انترنت الاشياء – Big data- (Block chain).

وهنا تجدر الإشارة إلى العلاقة بين الثلاث مفاهيم السابقة ، فيمكن توضيحها من خلال كون تطبيقات وخدمات التكنولوجيا المالية من أهم المسارات والآليات التي يمكنها تعزيز فرص تحقيق الشمول المالي ومن ثم زيادة قدرة الاقتصاد على التحول لاقتصاد معرفي قائم على البيانات واستخدام التكنولوجيات الحديثة .

#### • المراحل التاريخية لتطور التكنولوجيا المالية

إن مصطلح التكنولوجيا المالية ليس مصطلح جديد في ظهوره، وإنما يرجع بداياته كمصطلح FINTECH إلى بداية التسعينيات ولكن بدأ هذا المصطلح في لفت إنتباه الأكاديمين والمهتمين بعد الأزمة المالية العالمية وبشكل أكثر تحديداً منذ عام ٢٠١٤ ليعكس التطور السريع الذي يشهده قطاع الخدمات المالية الآن بفضل الثورة التكنولوجية الرابعة وتطبيقاتها المختلفة.

أما عن تطور شكل التكنولوجيا المالية في حد ذاتها، فقد شهدت التكنولوجيا الخدمات المالية مراحل من التطور، وقد ارتبط هذا التطور بشكل كبير بالعمولة و التطورات التكنولوجية بشكل عام فيما يتعلق بالمرحلة الأولى والثانية من التكنولوجيا المالية والتي إمتدت خلال الفترة (٢٠٠٨-١٨٦٦). أما في المرحلة الثالثة (3-3,5) من FINTECH من التكنولوجيا المالية فقد ارتبط هذا التطور ليس فقط بالتطورات التكنولوجية وإنما بالتطورات الرقمية أيضاً. وتميزت هذه المرحلة بظهور الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية ودورها القيادي في مجال الثورة التكنولوجية المالية الجديدة.

## • المحركات والدوافع الأساسية لتطور صناعة التكنولوجيا المالية على مستوى العالم

هناك العديد من الأسباب التي أدت بدورها لتطور خدمات التكنولوجيا المالية على مستوى العالم وزيادة دور الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، ويمكن تلخيص هذه المسببات في ثلاث عوامل رئيسية كالتالي:

□ الأزمة المالية العالمية سبتمبر ٢٠٠٨ وما نتج عنها من تراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين في المؤسسات المالية التقليدية وبشكل عام البنوك. ومن هنا كان الدافع والحافز للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية للإستحواذ على سوق الخدمات المالية من خلال تقديم خدمات أكثر كفاءة وموائمة للعصر الجديد للتكنولوجيا .

□ الثورة الصناعية الرابعة وما ارتبط بها من انتشار للهواتف الذكية وشبكات الإنترنت العملاقة والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة ، كل هذه التطورات سمحت لهذه الشركات الناشئة من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من نماذج الخدمات المالية المقدمة من خلالها، والتي تعتمد بشكل كبير إن لم يكن اعتماداً كلياً على هذه التكنولوجيات المتطورة في تقديم خدماتها المالية الجديدة.

وقد يثار تساؤل لدى البعض فيما يتعلق بمدى العلاقة بين الخدمات المالية في شكلها الجديد وبين التطبيقات التكنولوجية الجديدة؟ وهنا تجدر الإشارة إلى أن ٢٠% من شركات التكنولوجيا المالية تتبنى تطبيق نماذج الذكاء الاصطناعي في تقديم خدماتها، و ٤١% في طريقها بالفعل لتبنى مثل هذه النماذج أيضاً. كما أنه في السنوات القادمة من المتوقع أن تصل نسبة الخدمات المالية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي و Bigdata في البنوك إلى حوالي من ١٠-٢٥%. وذلك لأن العديد من الدراسات التطبيقية أثبتت بالفعل أن الشركات والمؤسسات التي تعتمد في تقديم خدماتها على النماذج التكنولوجية سوف تزداد معدلات إيراداتها بحوالي ٣٢% بحلول عام ٢٠٢٢. هذا بالإضافة إلى تأثير هذه النماذج التكنولوجية الجديدة على كفاءة الخدمات المالية المقدمة للعملاء من خلال هذه الشركات وكذلك المؤسسات المالية مثل البنوك.

□ إيجاد بدائل مبتكرة للتمويل والمعاملات للأفراد والشركات ، ويعد ذلك من أهم دوافع تطوير الخدمات المالية التكنولوجية، وقد تجلى هذا واضحاً من خلال مستوى تطبيق وتبني خدمات التكنولوجيا المالية في حوالي ٦٥ سوق على مستوى العالم سواء على مستوى الأفراد والذي بلغ في المتوسط حوالي ٦٤%، أو على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة والذي بلغ في المتوسط حوالي ٢٥% ، مما يعكس مدى تقبل المستهلكين والمستثمرين لهذه البدائل المبتكرة للخدمات المالية، والذي بدوره يعتبر دافعاً كبيراً للاستمرار ومزيد من التطوير والابتكار في الخدمات المالية من قبل هذه الشركات الناشئة خلال السنوات القادمة.

## المحور الثاني : التكنولوجيا المالية ...إتجاهات عالمية

يهتم هذا المحور بالتعرف على الإتجاهات العالمية للتكنولوجيا المالية من حيث حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية وأهم القطاعات والدول الرائدة عالمياً في مجال التكنولوجيا المالية وذلك على النحو التالي:

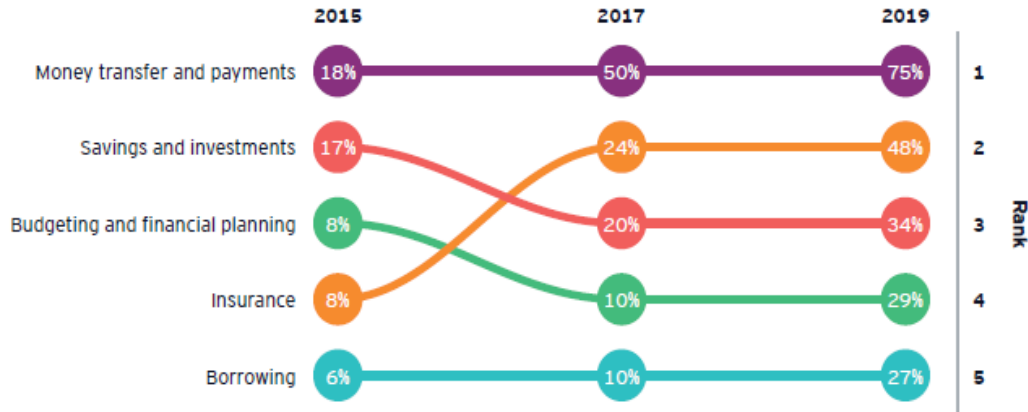
## • تطور حجم الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية

شهدت الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨، حيث بلغ حجم الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية ١٢٠ مليار دولار في ٢٠١٨ تمت من خلال ٢٥٩٠ صفقة مقارنة ب ٤٦ مليار دولار في ٢٠١٤ تمت من خلال ١٥٥٦ صفقة، ليحقق عدد الصفقات معدل نمو خلال الفترة بلغ حوالى ٦٢% مقارنة بمعدل نمو لقيمة هذه الاستثمارات بلغ حوالى ١٦٠% خلال نفس الفترة .

وخلال النصف الأول من ٢٠١٩ بلغ حجم الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية ٣٨ مليار دولار تمت من خلال ٩٦٢ صفقة، ويرجع هذا التراجع في حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية إلى إفتقاد Mega Deals والتي شهدها عامى ٢٠١٧ و ٢٠١٨ هذا بالإضافة إلى حالة الترقب التي تشهدها الأسواق العالمية والمستثمرين استعداداً لإطلاق العملة الرقمية الإلكترونية للفييس بوك والمتوقع إطلاقها خلال الشهور القليلة القادمة، ومن ثم انعكس هذا في انخفاض حجم الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية.

## • أهم قطاعات الاستثمار في التكنولوجيا المالية عالمياً

يوضح الشكل البياني التالي أهم قطاعات التكنولوجيا المالية على مستوى العالم خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ ، ويتضح من خلال الشكل أن قطاع المدفوعات والتحويلات يستحوذ على حوالى ٧٥% من إجمالي حجم الاستثمارات العالمية في الخدمات المالية التكنولوجية في ٢٠١٩، ثم يأتي بعده خدمات التأمين بحوالى ٤٨%، ثم خدمات الإدخار والاستثمار بحوالى ٣٤%، ثم خدمات التخطيط المالى وإدارة الثروات بحوالى ٢٩%، ثم يأتي فى المرتب الأخيرة خدمات الاقتراض بحوالى ٢٧% من إجمالي حجم الاستثمارات العالمية فى التكنولوجيا المالية كما هو موضح بالشكل التالي:



## أهم قطاعات الاستثمار فى التكنولوجيا المالية على مستوى العالم

Source: Global fintech Adoption Index ,2019, EY Bulding A better working, p5

## • الدول الرائدة عالمياً في مجال التكنولوجيا المالية

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالمياً كأهم مراكز التكنولوجيا المالية في العالم، تليها المملكة المتحدة في المرتبة الثانية، ثم سنغافورا كثالث مركز عالمي للتكنولوجيا المالية، وذلك وفقاً لمؤشر GLOBAL FINTECH INDEX 2020، وهو مؤشر يهتم بترتيب دول العالم فيما يتعلق بوضع التكنولوجيا المالية بها اعتماداً على مقومات كل دول العالم في هذا المجال ويتضمن المؤشر ٦٥ دولة على مستوى العالم. ويتضمن المؤشر لهذا العام وجود ٣ دول عربية هما الإمارات العربية المتحدة في المرتبة ٣٤ من بين ٦٥ دولة، ثم مصر في المرتبة ٦٠، ولبنان في المرتبة ٦٥ على مستوى العالم كدول عربية تمتلك مقومات التكنولوجيا المالية وذات فرص استثمارية مستقبلية في هذا المجال.

وعلى الجانب الآخر ومن منظور مدى تبني وتطبيق الدول المختلفة لخدمات التكنولوجيا المالية في الأسواق، نجد مؤشر GLOBAL FINTECH ADOPTION INDEX 2019، والذي يعكس مستوى التطبيق الفعلي لخدمات وتطبيقات التكنولوجيا المالية على مستوى العالم سواء على مستوى الأفراد أو تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويعتمد هذا المؤشر على استطلاعات الرأي الإلكترونية التي تتم في ٢٧ سوق مختلف حول العالم للوقوف على مدى استخدام العملاء لخدمات التكنولوجيا المالية في هذه الأسواق، وبناءً على نتائج الاستطلاع في عام ٢٠١٩ بلغ المتوسط العالمي لتبني وتطبيق التكنولوجيا المالية في العالم بالنسبة للمستهلكين حوالي ٦٤%، وتحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً، يليها الهند ثم روسيا وجنوب أفريقيا. أما فيما يتعلق بالمتوسط العالمي لتبني وتطبيق التكنولوجيا المالية على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة بلغ المتوسط العالمي لتبني وتطبيق التكنولوجيا المالية حوالي ٢٥% لتحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً أيضاً، ثم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا. وتجدر الإشارة إلى المرتبة المتقدمة للصين في تبني وتطبيق التكنولوجيا المالية سواء على مستوى المستهلكين أو الشركات، على الرغم من أن الصين تحتل المرتبة ٢١ على مستوى العالم من بين ٦٥ دولة فيما يتعلق بمقوماتها كإحدى دول التكنولوجيا المالية العالمية، وهذا يعكس مدى جدية السياسات الصينية وأن هذه السياسات عاد ما تكون customer oriented polices والتي تمكن الدولة بعد ذلك تدريجياً لتكون في مصاف الدول الرائدة فيما يتعلق ب FINTECH.

## المحور الثالث : التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يهتم هذا المحور برصد وعرض لأهم ملامح تطور التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك من خلال التعرف على حجم استثمارات التكنولوجيا المالية في المنطقة وأهم القطاعات للتكنولوجيا المالية ومحركات ودوافع الاستثمار والتوسع في شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة، مع إشارة خاصة للحالة المصرية وأهم شركات التكنولوجيا المالية العاملة في مصر وذلك على النحو التالي :

## • تطور حجم الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية في Mena Region

خلال الفترة من (٢٠١٥- ديسمبر ٢٠١٩) بلغ إجمالي حجم الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة حوالي ٢٣٧ مليون دولار نفذت من خلال ١٨١ صفقة خلال نفس الفترة. إستحوذ عام ٢٠١٧ على



النصيب الأكبر من حجم الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية حيث بلغ حجم الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية في عام ٢٠١٧ حوالي ١٢٢ مليون دولار وهي أعلى قيمة سجلت لحجم الاستثمارات في هذه الشركات خلال فترة الدراسة، وشهد حجم الاستثمارات تراجع في الفترة بعد عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٣٠ مليون دولار في ٢٠١٩. ويرجع هذا الانخفاض إلى الافتقار إلى Mega Deals حيث شهد عام ٢٠١٧ عقد صفقات كبيرة مثل صفقة شركة نيتورك انترناشونال ب ٣٠ مليون دولار وشركة Pay tabs ب ٢٠ مليون دولار.

لقد شهد عام ٢٠١٩ أكبر عدد لصفقات التكنولوجيا المالية خلال الفترة وهو ٥١ صفقة، كما بلغ معدل النمو السنوي في عدد الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في المنطقة حوالي ٣٩% خلال فترة التحليل، مما يعبر عن الإقبال الشديد على الاستثمار في هذا المجال من قبل المستثمرين المحليين والأجانب وإن كان النصيب الأكبر للمستثمرين المحليين في المنطقة، حيث استحوذ المستثمرين المحليين على حوالي ٧٢% من إجمالي حجم صفقات التكنولوجيا المالية في ٢٠١٩. وقد تبين إستحواذ قطاع تكنولوجيا المعلومات على المرتبة الأولى من حيث عدد الشركات الناشئة مقارنة بالقطاعات الأخرى ليستحوذ على حوالي ١٣% من جميع الصفقات المنفذة من ٢٠١٦-٢٠١٩. بينما يستحوذ القطاع على ما نسبته فقط ٥% من إجمالي حجم التمويل الموجه للمشروعات الناشئة ليحتل المرتبة الرابعة بين القطاعات بحجم تمويل يبلغ حوالي ٧٤ مليون دولار. ويرجع هذا إلى أن هذه المشروعات هي شركات ناشئة في البداية لا تحتاج لتمويل ضخم في المراحل الأولى كما أن معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا تدعم من خلال برامج مسرعات الأعمال.

#### • أهم محركات نمو الاستثمار في التكنولوجيا المالية في Mena Region

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة واعدة في قطاع إستثمارات التكنولوجيا المالية ذلك لعدة عوامل يمكن إيجازها في النقاط التالية:

• عدد السكان والتركيب السكاني للمستهلكين: حيث تعتبر المنطقة سوق ضخم يزيد فيه عدد السكان عن ٣٠٠ مليون شخص هذا بالإضافة إلى زيادة نسبة شريحة السكان في عمر فهم الأكثر إقبالا للتعامل مع الخدمات المالية التكنولوجية. كما أنه تمتاز بعض دول المنطقة بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٣٠ ألف دولار وهو من بين الأعلى فاعالم وهي مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

• إنتشار الانترنت والهواتف الذكية بالمنطقة .

• توجه المستهلكين وتفضيلهم للمعاملات المالية التكنولوجية مقارنة بالمعاملات المالية التقليدية من خلال البنوك.

• توافر رأس المال المغامر: ٨٦% من الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية هم مستثمرين من داخل المنطقة .



• صناديق ومسرعات التكنولوجيا المالية : أطلقت ٥ حكومات فى المنطقة من بينها الحكومة المصرية صناديق مفتوحة للشركات الناشئة فى مجال FT برأس مال ١,٤ مليار دولار وتم إنشاء ٤ مسرعات وحاضنات حكومية لهذه المشروعات .

• توافر بيانات إختبار تنظيمي : أطلقت ٩ دول بالمنطقة ومن بينهم مصر بيانات إختبار تنظيمية لتعزيز بيئة التكنولوجيا المالية والأبتكار .

#### □ أهم قطاعات التكنولوجيا المالية والدول الرائدة فى Mena Region

يبلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية فى المنطقة فى عام ٢٠١٩ بلغ حوالى ٣١٠ شركة ، تستحوذ الامارات العربي المتحدة على ما نسبته ٤٦% من إجمالى عدد شركات التكنولوجيا المالي بالمنطقة لتحتل المرتبة الأولى تليها جمهورية مصر العربية بحوالى ١٧% وهو ما يمثل حوالى ٥٢ شركة تقريباً ، ثم تأتى لبنان فى المرتبة الثالثة بحوالى ٩% . ويوضح الشكل البياني رقم ٧ توزيع هذه الشركات وفقاً لأهم قطاعات التكنولوجيا المالية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يستحوذ قطاع المدفوعات والتحويلات على حوالى ٤٥% من إجمالى حجم شركات التكنولوجيا المالية فى المنطقة يليه خدمات إدارة الثروات ب ١٦% ثم أسواق رأس المال ب ١٠% ومن بعده خدمات تكنولوجيا التأمين والبلوكتشين ب ٨% ثم القروض والتمويل والاستثمارات العقارية ب ٦% وفى المركز الأخير التكنولوجيا التنظيمية وتطبيقات الادخار ب ٤% .

#### □ واقع التكنولوجيا المالية وأهم الشركات الناشئة فى مصر

- تبلغ نسبة من لديهم حسابات بنكية ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة حوالى ٣٣% فى ٢٠١٨ مقارنة ب ١٠% فى ٢٠١١ .

- تبلغ نسبة من لديهم حسابات مصرفية ممن تزيد أعمارهم عن ٢٥ سنة حوالى ٤٠% فى ٢٠١٩ مقابل ١١% فى ٢٠١١ . وعلى الرغم من هذا التحسن الملحوظ فى هذه إلا أن هذه المعدلات تظل أقل بكثير من المتوسطات العالمية حيث يبلغ المؤشرين الأول والثانى على التوالى فى منطقة اليورو على سبيل المثال ٩٥ و ٩٨% .

- معدل إجراء أو إتمام المعاملات المالية عبر الانترنت فى مصر ٣% فقط ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة فيما فوق وذلك فى ٢٠١٦ بينما بلغت هذه النسبة أيضاً فى منطقة اليورو على سبيل المثال ٦٩% .

- معدل إستخدام الهواتف الذكية فى مصر حوالى ٢٣% فى ٢٠١٦ .

- ولهذا تعتبر مصر هى ثانى أكبر دولة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث عدد شركات التكنولوجيا المالية حيث يبلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية فى مصر فى ٢٠١٩ حوالى ٥٢ شركة من إجمالى ٣١٠ شركة فى المنطقة ، أيضاً تحتل المرتبة الثانية فى المنطقة من حيث عدد الصفقات بعد دولة الامارات حيث تستحوذ على ١٣% من إجمالى عدد صفقات التكنولوجيا المالية

في المنطقة في ٢٠١٩ وكذلك من حيث تمويل مشروعات التكنولوجيا المالية تحتل المرتبة الثانية أيضاً بعد الإمارات بحصة تمويل بلغت ٩% من إجمالي حجم تمويل شركات التكنولوجيا المالية في . Mena Regio

### خيارات التعامل مع التكنولوجيا المالية في مصر

مصر كغيرها من دول العالم لديها خيارين رئيسيين فيما يتعلق بالتعامل مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية :

الخيار الأول : وهو المنافسة بمعنى أن المؤسسات المالية التقليدية بالدولة تتخذ خطوات وخطط للتغيير والتطوير بهدف منافسة هذه الشركات الناشئة والتي تستهدف الاستحواذ على جزء كبير من السوق إن لم يكن هدفها في الأجل الطويل أن تحل محل المؤسسات المالية التقليدية .

الخيار الثاني : وهو المشاركة بمعنى التعاون والتشارك مع هذه الشركات بالشكل الذي يعزز إستفادة كلاً من الطرفين ويحقق مستهدفات الخطط التنموية حيث أن كل طرف منهما يمتلك نقاط للقوة ونقاط للضعف ، فقد تفتقر البنوك للابتكار إلا أن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تفتقر للثقة وذلك لأسباب عدة منها:

- عدم الوعي الكامل بالخدمات التي تقدمها هذه الشركات .
- تفضيل العملاء لخدمة الدفع عند الاستلام لمخاوف تتعلق بالأمان والاحتياط.
- ظن العملاء أن هذه الشركات قد تكون خادعة

وهذا يجعل هناك ضرورة لكلاً من الطرفين للعمل معاً ، أيضاً البنوك بحاجة للاستفادة من خبرات هذه الشركات فيما يتعلق بالنماذج والخبرات الابتكارية والتكنولوجية التي تعتمد عليها هذه الشركات في تطبيقاتها للخدمات المالية .

وهنا يثور تساؤل هام جداً ويتعلق بخيار الدولة المصرية فيما يتعلق بالتعامل مع هذه الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية ، هل كان الخيار الأول أم الخيار الثاني ؟

يمكن القول أن الحكومة المصرية فضلت الخيار الثاني والمتعلق بالتعاون والتشارك مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والعمل على توفير المناخ والبيئة المناسبة لنمو هذه الشركات وتعزيز إنخراطها في السوق المصري وتشجيع رواد الأعمال على التوجه للاستثمار في مثل هذه الشركات وبشكل خاص في ظل جهود الحكومة المصرية الرامية لتحقيق الشمول المالي وذلك من خلال إطلاق مبادرة الشمول المالي في ٢٠١٧ ومؤخراً إستراتيجية متكاملة للشمول المالي تم إطلاقها في ٢٠١٩ ، ويمكن إستنتاج أن الحكومة المصرية وجدت في تعزيز هذه الشركات آلية مناسبة لتحقيق الشمول المالي من خلال الابتكار الذي تعتمد عليه هذه الشركات وقد ظهر هذا التوجه واضحاً من خلال عدة نقاط إتخذتها الحكومة المصرية كالتالي :

- في مارس ٢٠١٩ تم إطلاق أكبر برنامج مسرع للتكنولوجيا المالية في العالم في القاهرة تحت عنوان "FinTech Cairo" بالتعاون مع شركة برايدكابيتال ( وهي أول شركة إستثمار رأس مالي تركز على تمويل حلول وتطبيقات التكنولوجيا المالية في مصر وتم تأسيسها في ٢٠١٧ ) وشركة

"Startupbootcamb" (وهي أكبر شبكة عالمية من الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية في العالم تم تأسيسها عام ٢٠١٠) والعديد من المؤسسات المالية في مصر ( بنك الاسكندرية- بنك تنمية الصادرات – مؤسسة التمويل الدولية – فاروس القابضة – والعديد من الجهات الأخرى) ويهدف هذا البرنامج إلى:

1) إتاحة فرصة متميزة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التعرف على الخبرات ذات الصلة في قطاع الخدمات المالية من خلال التواصل مع كبري البنوك والمؤسسات المالية في مصر وسوف يتم البرنامج على مدار ٤ سنوات كاملة .

2) إنشاء صندوق دعم للابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية برأس مال حوالى مليار جنيه مصري بهدف توفير مناخ الابتكارات اللازم لطبيعة عمل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تحت إشراف البنك المركزى المصري.

□ تم إنشاء وحدة متخصصة لتطبيقات التكنولوجيا المالية بالبنك المركزى المصري فى نهاية عام ٢٠١٨، وذلك إبرازاً لرؤية البنك المستقبلية حول تحويل مصر من fin tech country إلى fin tech hub.

□ أطلق البنك المركزى المصري فى ٢٠١٩ البوابة الإلكترونية Fin Tech Egypt لتضم كل ما يتعلق بالبيئة التنظيمية والإجرائية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية فى مصر .

□ قيام البنك المركزى المصري بتوفير بيئة تجريبية لمشروعات التكنولوجيا المالية Sand Box وذلك من خلال البوابة الإلكترونية Fin Tech Egypt ، وتعتبر مصر واحدة من ٩ دول فقط فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التى تمتلك بيئة تجريبية لمشروعات التكنولوجيا المالية وهى من إحدى المميزات التى يبحث عنها المستثمرين فى هذا المجال .

□ تم تأسيس الجمعية المصرية للتكنولوجيا المالية فى ٢٠ مارس ٢٠١٩ ، كأول جمعية للتكنولوجيا المالية فى مصر وهى جمعية غير هادفة للربح تعبر عن كيان المجتمع المدنى الساعى لجمع مختلف الأطراف المهتمين بالتكنولوجيا المالية من أفراد وشركات عاملين فى القطاعات المالية المصرفية وغير مصرفية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحلول التطبيقات الرقمية والتكنولوجية وذلك لتدعيم روابط التواصل بين مختلف الجهات بهدف تحقيق التقدم لمصر فى مجال التكنولوجيا المالية .

□ أعلن البنك المركزى المصري فى بداية يناير ٢٠٢٠ عن إطلاق المسابقة المصرية –الفرنسية للشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية، وذلك رغبة فى تشجيع المواهب والتطبيقات الجديدة فى مجال التكنولوجيا والحلول المالية. كما أعلن البنك المركزى عن جائزة مالية للمركز الاول والثانى للشركات التى ستقدم بالمسابقة هذا إلى جانب الخبرة والتدريب والعمل تحت مظلة البنك المركزى المصري والاستفادة من الخبرات الجانب الفرنسى فى هذا المجال .

كل ما سبق من جهود وخطوات تبنتها الحكومة المصرية، إنما تعكس بصورة واضحة مدى حرص الحكومة والمؤسسات المالية المختلفة فى مصر وعلى رأسها البنك المركزى المصري على تدعيم شركات التكنولوجيا

المالية الناشئة وتوفير المناخ الملائم والداعم لمثل هذه الاستثمارات بل ودعوة رواد الأعمال المصريين للمشاركة في مثل هذه المشروعات لما لها من مردود إيجابى مستقبلاً فيما يتعلق بخطط التنمية وتحقيق الشمول المالى والتحول نحو الاقتصاد الرقوى .

### المحور الرابع : التكنولوجيا المالية فى مصر ... فرص ومخاطر محتملة

- الفرص والمخاطر من منظور الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية فى مصر
- على الرغم من الفرص التى تحظى بها الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية فى مصر والمتمثلة فى:
  - كبر حجم السوق المصري وتنوع شرائح المستهلكين .
  - توافر المناخ الداعم لنمو الشركات الناشئة فى التكنولوجيا المالية فى مصر .
  - وجود بيئة تجريبية لمشروعات التكنولوجيا المالية ومن ثم توافر إمكانية إختبار التطبيقات التكنولوجية الجديدة تحت إشراف ورقابة البنك المركزى المصري.
  - السوق المصري ليس سوقاً مشبعاً بالاستثمارات فى مجال التكنولوجيا المالية ومن ثم يمثل فرص استثمارية جيدة جداً الآن ومستقبلاً أيضاً فى مجال التكنولوجيا المالية .
- إلا أنه وبالرغم من تعدد المزايا المتاحة إلا أن هناك ٤ تحديات أساسية تواجه شركات التكنولوجيا المالية بشكل عام فى معظم الاسواق ومن ضمنها السوق المصري وهى :
  - رأس المال البشري : مدى توافر العمالة الماهرة فى مجال التكنولوجيا المالية ، هذا بالإضافة إلى ثقافة ريادة الأعمال ، القدرة على الخبرة والابتكار فى مجال الخدمات المالية ، المنافسة فى جذب الخبرات والمهارات من قبل الشركات العالمية العاملة فى نفس المجال .
  - السوق والطلب : حجم السوق ومعدل الطلب على الخدمات المالية والذى يعتمد بشكل كبير على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى كمؤشر أساسى فى التعبير عن القوة الشرائية للمستهلكين ، المنافسة ومناخ الأعمال ، مدى توافر البحث العلمى والابتكار والتكنولوجيات الداعمة لمثل هذا النوع من الاستثمارات.
  - الدعم والاستثمار: مدى إمكانية إقامة شراكات مع كبرى الشركات المتخصصة فى مجال التكنولوجيا المالية سواء فى المنطقة أو عالمياً لتحقيق القدرة على النمو فى الشركات الناشئة ودعم الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة فى مجال الخدمات المالية.
  - السياسات والقوانين : مدى توافر الحوافز الاستثمارية لرواد الأعمال فى هذا المجال ، مدى توافر القوانين والتشريعات المستحدثة المنظمة لبيئة التكنولوجيا المالية فى مصر .

## □ الفرص والمخاطر من منظور تنموى شامل للاقتصاد المصري

### أولاً: الفرص المحتملة

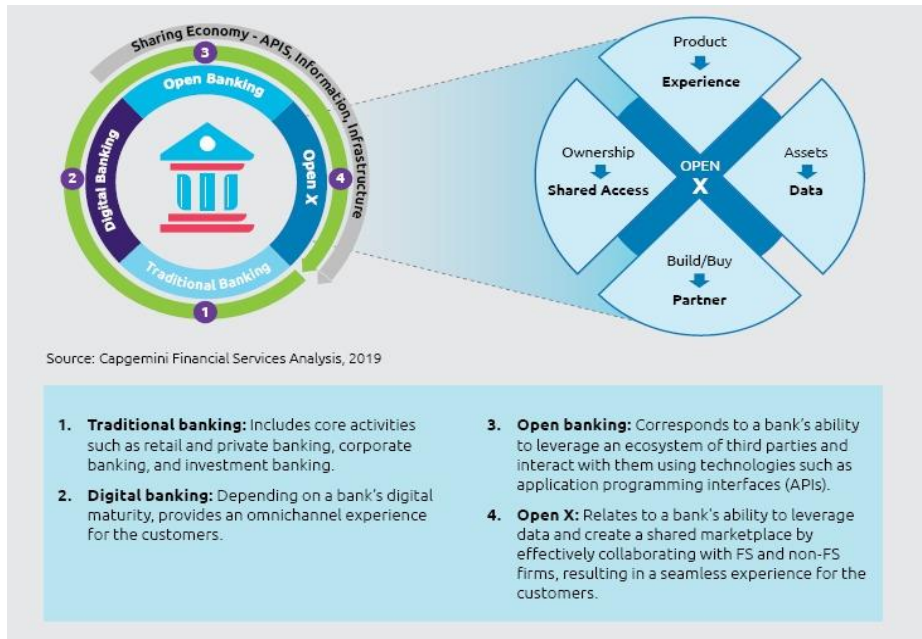
نظرة أكثر شمولية من الناحية التنموية والأثر على الاقتصاد الكلي الذي يمكن أن يحدث جراء التغيير الجذري التي تشهده الخدمات المالية فى مصر وهو ما نسميه "ثورة التكنولوجيا المالية" وفى هذا الصدد تأتى أهم التأثيرات الإيجابية للتكنولوجيا المالية على الاقتصاد المصري من عدة جوانب من أهمها :

□ تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء من حيث ( السرعة - التكلفة - الإتاحة ).

□ توفير بدائل تمويلية أكثر مرونة وحادثة من الأليات التمويلية التقليدية فى البنوك مما يساعد على تطوير نماذج الأعمال وتشجيع مناخ الاستثمار فى الاقتصاد المصري. ولكن إلى أى مدى يمكن أن تصلح هذه البدائل التكنولوجية فى التمويل أن تكون بدائل وخيارات حقيقية فى هيكل تمويل التنمية فى مصر (تمويل قطاعات ذات مخاطر مرتفعة مثل قطاع الصناعات التحويلية - مشروعات - PPP تمويل الصادرات - وغيرها من قطاعات أخرى لم تحظى بفرص تمويلية كبيرة من خلال المؤسسات المالية التقليدية)؟ وهو تساؤل هام جداً جدير بالدراسة .

□ مناخ المنافسة الذى تولد من خلال تواجد الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية فى مصر وما تقدمه من خدمات مالية ،سوف يضمن إستمرار البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فى الابتكار وتطوير خدماتها وهذا الوضع فى النهاية يصب فى مصلحة العملاء والمواطنين .

□ تأثر البنوك بنموذج الخدمات التكنولوجية التى تقدمه هذه الشركات ومناخ التعاون والتشارك بينها وبين هذه الشركات سوف يسرع من وتيرة تحول البنوك المصرية نحو الرقمنة وما أبعد كما هو موضح بالشكل التالي:



□ الأثر الإيجابي لخدمات التكنولوجيا المالية الجديدة على إتاحة وتوفير فرص التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت من أهم مشكلاتها فرص الحصول على التمويل من البنوك ، فالآن أصبح هناك بدائل أخرى لتمويل مثل هذه المشروعات وهو أمر إيجابي في مصلحة الاقتصاد المصري . ولكن على الجانب الآخر فإن جزء كبير من هذه المشروعات هي ضمن الاقتصاد الغير رسمي فهل مسألة توفير بدائل أخرى للتمويل لمثل هذه المشروعات قد تؤدي إلى إستمرار هذه المشروعات بهذا الشكل وعدم الرغبة في الانضمام للاقتصاد الرسمي ؟ فهذا أيضاً تساؤل هام يحتاج للإجابة عنه .

□ يعتبر قطاع الخدمات المالية من أولى القطاعات التي تمكنت من الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي و Big Data لتحسين جودة خدماتها ودراسة أنواق المستهلكين وإحتياجات الأسواق ، فإلى أى مدى يمكن الاستفادة من تجربة هذا القطاع في قطاعات أخرى تحتاج لتطور تكنولوجي كبير مثل قطاع الصناعة المصري؟

□ تعزيز دقة التوقعات الاقتصادية بالاعتماد على تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعملاء ومن ثم زيادة القدرة على تحقيق عائدات اقتصادية أعلى لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

### ثانياً: المخاطر المحتملة

على الرغم من الفرص الواعدة التي تحملها وتتيحها التكنولوجيا بشكل عام والتكنولوجيا المالية بشكل خاص لمختلف الاقتصادات في العالم ومن بينها الاقتصاد المصري ، إلا أنه يشوب المشهد العالمي بوجه عام والمشهد المصري بوجه خاص العديد من التخمينات والتوقعات حول المخاطر التي من الممكن أن تصاحب هذه الثورة التكنولوجية الرابعة وبالأخص الثورة التكنولوجية في القطاع المالي وفيما يلي عرض لبعض هذه المخاطر المحتملة والتي تثير تخوفات مستقبلية لدى العديد من المعنيين بالقطاع المالي ومستقبل الخدمات المالية في مصر بشكل أكثر تحديداً وهو ما ركزت عليه الباحثة بشكل رئيسي :

□ مخاطر مرتبطة بإعادة هيكلة النظام المالي والنقدي العالمي وما يرتبط بذلك من فرص ومخاطر وخاصة فيما يتعلق بوضع الاقتصادات النامية كما هو الحال في الحالة المصرية ، فهل سيكون هذا التغيير في صالح هذه الاقتصادات أم العكس وهل سوف تتمكن مصر بشكل خاص من تعظيم إستفادتها من الاقتصاد العالمي في ظل هذه التغييرات ؟

□ مخاطر أمن البيانات والمعلومات : حيث إنتهاء عصر الخصوصية وزيادة مخاطر الانكشاف للبيانات والمعلومات (تطبيقات التواصل الاجتماعي –الهواتف الذكية – وغيرها ) ، مثل ما حدث في الواقعة الشهيرة على الفيس بوك وما حدث بعدها هو أن كامبريدج أنالتيكا قامت بغريم الفيس بوك ٥ مليار دولار دون تمعن النظر والتحليل والحكم بضرورة إصلاح الاختلالات الموجودة والتي تسمح بإنكشاف بيانات المستخدمين . هذا بالإضافة إلى مخاطر القابلية للاختراق بالهجمات السيبرانية فعلى سبيل المثال في شركة IBM هناك قطاع متخصص في تطوير وابتكار برامج قادرة على إختراق الانظمة الالكترونية الذكية ، فكيف سيتم التعامل مع هذه المخاطر وخاصة في التعاملات المالية ؟



□ مخاطر التشغيل وتغير هيكل الوظائف : نتيجة للوتيرة المتسارعة للتطورات التكنولوجية فى القطاع المالى وغيره من القطاعات أصبح هناك تهديد بإختفاء العديد من المهن والوظائف ، فكيف سيتم التعامل مع هذه المسألة فقد أعلنت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة UNDESA أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيبلغ عدد سكان العالم ٩,٨ مليار نسمة منهم ٦ مليار نسمة فى سن العمل ومن بينهم سيكون هناك ٧١ مليون شاب حول العالم سيكون فى وضع البحث عن وظيفة ، فماذا سيكون وضع الاقتصاد المصري فيما يتعلق بتغير هيكل الوظائف فى ظل إنخفاض جودة النظام التعليمى وعدم الاهتمام بالابتكار؟؟

□ مخاطر التفاوت فى مستويات الدخل نتيجة لتغير هيكل الوظائف وهذا سينتج عنه مزيداً من اللامساواة فى توزيع الدخل والثروات .

□ مخاطر الانكشاف للأزمات والتقلبات المالية العالمية وذلك لزيادة إندماج الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمى بفضل التكنولوجيات المالية الجديدة .

□ مخاطر الترتيبات والمسائل القانونية والمؤسسية عبر الحدود ، هل سيتم وضع بروتوكولات دولية لتنظيم هذا النوع من الاستثمارات والتعاملات المالية التكنولوجية أم سيخضع الوضع لقوانين كل دولة .

□ مخاطر مرتبطة بطبيعة الأنظمة الذكية التى تعتمد عليها التكنولوجيا المالية بشكل كبير وهى كالتالى :

□ الحياد عن الأهداف الموضوعية لها فى بعض الحالات هذا فضلاً عن نجاح هذه الأنظمة المحتمل فى تطوير نفسها ذاتياً وبالتالي العمل فى بعض الأوقات بصورة غير متوقعة ، مثل ما حدث فى هبوط مؤشر "داوجونز" بأكثر من ٤% فى ٢٠١٨ حيث إعتدنا من التداول تعتمد على الخوارزميات التى تسببت فى تداول عدد كبير من الاسهم بسرعة كبيرة وقامت بعمليات بيع مكثفة تسببت فى هبوط المؤشر ومن ثم حقت الاسواق الاوروبية والامريكية خسائر فادحة .

□ تضارب الانظمة الذكية : فكل واحد فيها أنشئ بمدخلات محددة ومخرجات ولكن فى حالة عدم وجود بروتوكولات دولية لتنظيم هذه الانمة وأهدافها سيكون هناك مخاطر كبير يتحملها الاقتصاد العالمى كله .

المحور الخامس : مستقبل التكنولوجيا المالية

فى ظل الوتيرة المتسارعة للتغيرات التكنولوجية وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة ، يصعب التنبؤ بمستقبل الخدمات المالية وما ستؤول إليه شكل الخدمات المالية فى المستقبل ، ولكن فيما يتعلق بوضع الاقتصاد المصري يبقى تصور مستقبل الخدمات المالية رهينة لبعض النقاط الأساسية ومن أهمها :

- مدى تقبل المجتمع لهذه التكنولوجيات الجديدة.

- مدى التخوف المجتمعى من هيمنة الروبوتات والتطبيقات التكنولوجية على العنصر البشرى وما سينتج عنها من آثار على العلاقات البشرية ونمط الحياه البشرية بشكل عام .



- مدى الوعي المجتمعي حول هذه التكنولوجيات الجديدة وكيفية التعامل معها وخاصة أن نسبة الأمية كبيره فى المجتمع المصري وما نفضده بالأمية ليس أميه القراءة والكتابة ولكن لدينا ثلاث أنواع من الأمية التكنولوجية وهى (. (Fin Literacy-Dig Literacy-Reg Literacy)

## القسم الثاني: أهم المداخلات والمناقشات

اتسمت مداخلات السادة الحضور بالتنوع بين الأسئلة والاستفسارات اضافة إلى بعض التعليقات التطويرية حيث يمكن عرضها بإيجاز فى النقاط التالية:

- بالرغم من كل شيء يظل المورد البشري هو العنصر الأهم والمستهدف الرئيسي من التطور التكنولوجي.
- دعم الجهود المصرية في محاولاتها الجادة نحو توطين التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها والطموح في انتاج التكنولوجيا وعدم الاكتفاء بمجرد الاستهلاك واستخدام المنتجات الدولية في هذا المجال.
- من الضرورة بمكان الاشارة إلى فارق التسارع بين التغيرات الاجتماعية والخدمات التقليدية كالتعليم والصحة وبين التكنولوجيا المتسارعة والتي تتسم بتغيرات تكاد تكون يومية.
- الآن التكنولوجيا المالية لا تقدم فقط حلولاً لمشكلات قديمة في مجال المدفوعات والتمويل وخلافة وإنما في الوقت نفسه فإنها تخلق فرصاً جديدة للتنمية والإستثمار.
- إن الوعي بالمخاطر المحيطة بالثقافة والهوية الوطنية في ظل توغل التكنولوجيا بصورها المختلفة مالياً ومادياً، يعد ذلك الوعي ضرورة بحثية ووطنية في الوقت الراهن.
- يعتبر موضوع التكنولوجيا المالية وقياس أثره على التنمية في مصر من الموضوعات البحثية الجديرة بالدراسة والاهتمام فى المرحلة القادمة.
- إدارة التكنولوجيا المالية أمر حيوى وهام وألوية في هذا الاطار من أجل تعظيم الاستفادة من ايجابياتها الواضحة وفى نفس الوقت تجنب سلبياتها ومخاطرها المحتملة على الاواصل الاجتماعية والخصوصيات الثقافية.